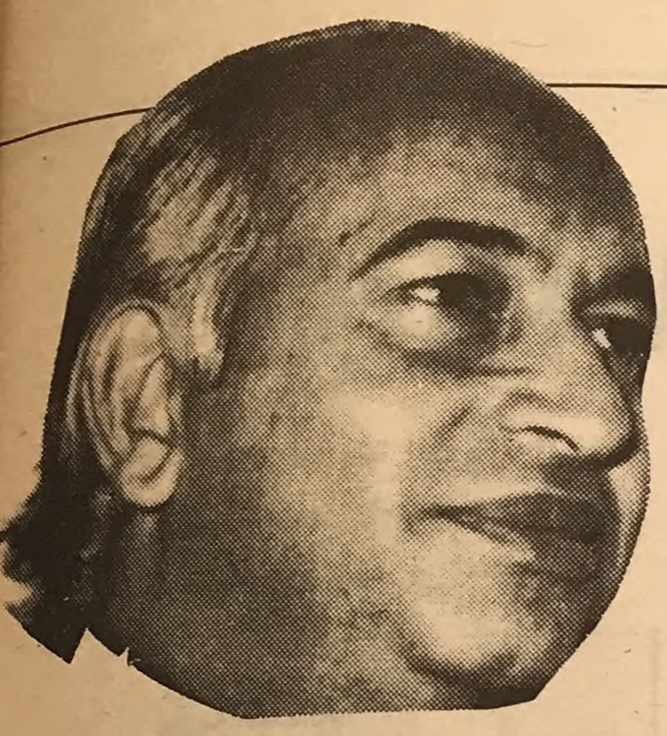

بوتو في انتظار حكمة عادلة في إسلام أباد

كان أمير البلاد المعظم بين عدد من رؤساء الدول ، ناشدوا حاكم باكستان العسكرى تخفيف حكم الاعدام الذى أصدرته المحكمة العليا فى لاهور ضد السيد ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء السابق ، وزعيم حزب الشعب الباكستانى ٠

وعندما يتقدم رؤساء الدول بمثل هذا الرجاء ، فانهم بطبيعة الحال لا يصدرون عن مجرد عاطفة انسانية ، كما انهم – باليقين – لا يستهدفون التدخل فى الشئون الداخلية لدولة مستقلة ، بل ان ذلك – فى ظنى – اخر ما يخطر لهم على بال ٠

لذلك فان سمو الامير ، وبقية الرؤساء الذين توجهوا بالرجاء الى حاكم باكستان العسكرى ، كانوا – بالتأكيد – يضعون فى اعتبارهم الدور الكبير الذى قام به السيد بوتو لانقاذ بلاده من محنة كادت ان تقضى عليها ، فى اعقاب الحرب الهندية الباكستانية ، والتى ترتب عليها اعلان دولة بنجلاديش ٠٠ هذا فضلا عن دور قام به بوتو لدعم علاقات بلاده بدول تستضيف الالوف من شعب باكستان ٠٠

ولقد كان المتوقع ان يستجيب الجنرال ضياء الحق – الحاكم العسكرى لباكستان – لهذا الرجاء الكريم ، احتراما لصدق دوافعه ، وتقديرا لمكانة الذين تقدموا به ٠

لكن المفاجأة جاءت على لسان الجنرال ضياء الحق ، فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى اسلام اباد – امام عشرات الصحفيين ومصورى وكالات الانباء – واعلن فيه انه لا يستطيع ان يعتدى على استقلال السلطة القضائية ، او يتدخل فى عملها ، وان الجميع يجب ان يكونوا امام القانون على قدم المساواة ، سواء فى ذلك ذو الفقار على بوتو او ضياء الحق ذاته ٠

ولا شك فى ان من ناشدوا الجنرال ضياء الحق تخفيف حكم الاعدام ، سواء كانوا رؤساء الدول الصديقة ، او مئات الالوف من ابناء الشعب الباكستانى ، الذين تظاهروا فى باكستان ، وامام سفاراتها فى الخارج ، يوافقون الحاكم العسكرى فى نظرته لسيادة القانون ، ويتفقون معه فى ان السلطة القضائية يجب ان تكون فوق كل تدخل ، لكنه قد يكون من حق البعض ان يذكر الجنرال الحاكم فى اسلام اباد بعدة حقائق غابت عنه امام عدسات المصورين ، ووسط حماس الدفاع عن سيادة القانون :

● ضياء الحق ●
هل يستجيب لطلبات رؤساء الدول

● ذو الفقار على بوتو ●

● ان الذين ناشدوه تخفيف حكم الاعدام لم يطلبوا منه ان يعتدى على القانون ، او يتدخل فى عمل القضاء، وانما كان مطلبهم ان يستخدم الجنرال « سلطاته القانونية» فى تخفيف الاحكام التى تصدرها المحاكم ، بوصفه حاكما عسكريا ٠٠

● ان الجنرال ضياء الحق قد سبق له ان استخدم هذه الصلاحية «القانونية» عندما اصدر عفوا عن ٩٠٠ سجين كانوا يمضون عقوبتهم فى سجون باكستان ، بعد ان ادانتهم « المحاكم » بالعصيان والشغب وتعريض أمن البلاد للخطر ٠٠

***

وكان السيد ذو الفقار على بوتو ، قد بعث بخطاب الى محاميه عقب سماعه بالحكم الصادر ضده يقول فيه :

« انى لم اقتل ذلك الرجل ، والله يعلم ذلك ٠ ولو اننى فعلت لاعترفت بذلك ٠ اننى رجل مسلم واستطيع ان اواجه الله سبحانه وتعالى بضمير نقى لاقول له اننى قد اعدت بناء باكستان الاسلامية لتصبح دولة محترمة بعد ان كانت رمادا » ٠

وكانت السلطات العسكرية فى باكستان قد اتخذت عدة اجراءات احتياطية قبل صدور الحكم منها :

يقدمه : أحمد أبو شادى

● سمو الشيخ عيسى ●
طلب تخفيف الحكم

● تحديد اقامة المئات من انصار السيد بوتو وقادة حزب الشعب ·

● القاء القبض على مئات اخرين ممن اشتركوا فى المظاهرات التى جرت احتجاجا على حكم الاعدام فى روالبندى ، واسلام اباد ، وحيدر اباد ، وبيشاور ·

وفيما كان ذلك كله يجرى ، تناقلت الانباء ان الحكومة العسكرية فى باكستان قد عرضت على احزاب المعارضة الاشتراك فى حكومة جديدة ، وهو ما يحقق الامال التى كانت تراود هذه الاحزاب للوصول الى السلطة · ولعل اغراء هذا العرض هو الذى دفع مفتى محمود زعيم تحالف المعارضة فى باكستان الى انتقاد الدول التى دعت الى تخفيف الحكم الصادر باعدام السيد بوتو !! ·

وقالت الصحف الباكستانية ان سبعة من احزاب المعارضة الثمانية قد قبلت عرض الحكومة العسكرية ، كما قالت بأن العرض كان قد قدم ايضا لبعض العناصر

● سمو الشيخ زايد ●
الرحمة فوق القانون

من حزب الشعب ـ الذى يرأسه السيد بوتو ـ للاشتراك فى الوزارة الائتلافية على امل ضرب الحزب من الداخل ·

***

ولعل البرقية التى بعث بها سمو الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان ، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، الى حاكم باكستان العسكرى ، تعكس الدوافع الكريمة التى كان يجب ان يكون لها اعتبارها فى اسلام اباد ، فقد قال سموه :

« انا نعلم تماما ان هذا الحكم قد صدر عن السلطة القضائية ، لكنه بالنظر الى العلاقات الاخوية التى تربط بين بلدينا فان رئيس وحكومة وشعب دولة الامارات العربية المتحدة ، تعبيرا عن مشاعر شعبنا ، وتقديرا للخدمات الجليلة التى اداها السيد بوتو للاسلام عامة ، والقضية العربية على وجه الخصوص ، نناشد عدلكم وشهامتكم ان تستخدموا سلطاتكم لتخفيف حكم الاعدام · واننا نتقدم اليكم بهذا النداء ونحن على ثقة من انكم تؤمنون بأن الرحمة فوق القانون » ··

ومع اننا لا زلنا نجهل حيثيات حكم محكمة لاهور ـ ودوافعها ـ فى اصداره ، الا ان ما اعلن من اتهام للسيد بوتو كان ينحصر فى تحريض بعض اعوانه على قتل احد خصومه السياسيين ·

ونحن بطبيعة الحال نرفض الجريمة وندينها ، ايا كانت اسبابها ، ومهما كان قدر الذين يقفون وراءها ، الا اننا نلاحظ ان الاتهام كما اعلنته السلطات الحاكمة فى باكستان لا يتجاوز جريمة الاتفاق الجنائى وهى جريمة ـ بفرض ثبوتها ـ لا ترقى الى جريمة الفاعل الاصلى ، ولا تستحق عقوبة الاعدام بأى معيار قانونى ·

وعلى كل حال ، فان القضية قد اصبحت الان بين يدى المحكمة العليا فى باكستان ، بعد ان طعن بوتو على حكم محكمة لاهور ، ولعل فرصة الدفاع تكون اوفر هذه المرة ، اذا اراد القضاء فى باكستان ان يثبت استقلاله ·

لعل فرصة الدفاع تكون أوفر هذه المرة

● بوتو وانديرا لقاء ما بعد المحنة ·· ●

● ذو الفقار على بوتو عندما طرق ابواب موسكو ●